



بيان

ضرورة تحقيق العدالة للمعتقلين لدى نظام الأسد في ظل انتشار كوفيد-19

الشبكة السورية لحقوق الإنسان واليوم التالي تنظمان فعالية
جانبيهة على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة

الثلاثاء 29/ أيلول/ 2020: قامت الشبكة السورية لحقوق الإنسان واليوم التالي بتنظيم فعالية على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة وتمّ بثها عبر منصة زوم وصفحات التواصل الاجتماعي، بمشاركة السفير جيمس ف. جيفري، الممثل الخاص لشؤون سوريا والمبعوث الخاص للتحالف الدولي لهزيمة داعش في وزارة الخارجية الأمريكية، والسفير روبرت رودى، سفير المفاوضات حول سوريا ورئيس قسم سوريا والعراق ولبنان واستراتيجية مكافحة داعش في وزارة الخارجية الاتحادية الألمانية، والسيد إيفان م. نيلسن الممثل الخاص للأزمة السورية من الدنمارك، والمعتقلة السياسية السابقة رشنا، والأستاذ فضل عبد الغني المدير التنفيذي للشبكة السورية لحقوق الإنسان، والأستاذ معتصم السيوفي المدير التنفيذي لليوم التالي، وأدارت الجلسة السيدة إيما بيلز، كبيرة مستشاري المعهد الأوروبي للسلام ومحرة موقع سيريا ان كونتكست.

وركزت الفعالية على الإجابة على الأسئلة الرئيسية التالية:

- ما هو تأثير جائحة كوفيد-19 على المحتجزين تعسفياً في سوريا، وكيف يمكن الضغط على النظام السوري وأطراف النزاع الأخرى للإفراج عن أكبر عدد منهم بمن فيهم المرضى وكبار السن؟ ما هي أنواع الدعم التي يمكن تقديمها للناجين من الاعتقال التعسفي وأسرهم وعائلات المفقودين؟
- لماذا كابد مجلس الأمن والمجتمع الدولي على نحو واسع لمعالجة محنة المعتقلين وغيرهم من ضحايا جرائم نظام الأسد ضد الإنسانية في سوريا؟
- ما هي أبرز أدوات المساءلة المتاحة، بالإضافة إلى العقوبات لمحاسبة النظام السوري والدفع قدماً نحو حل سياسي للنزاع يبنى على قرار مجلس الأمن الدولي 2254؟ ما هو الدور الذي يمكن أن تلعبه مجموعات الضحايا ومنظمات حقوق الإنسان السورية في هذا السياق؟

افتتح الجلسة السيد فضل عبد الغني، مدير الشبكة السورية لحقوق الإنسان، بالإشارة إلى: "الهدف الأساسي من هذه الافتتاحية هو وضع هذا الحدث ضمن سياقه، فهذا الحدث يأتي ضمن سلسلة ممتدة لعدة سنوات سابقة من الأحداث الجانبية على هامش اجتماعات الجمعية العامة وعبر كل السنوات الماضية كان "الدي آر ال" يقوم بتنظيم هذا الحدث، وبرعاية دول عدة، وتتم دعوة الشبكة السورية لحقوق الإنسان كشریک إلى جانب عدد من المنظمات الأخرى، في هذا العام ونظراً لطبيعة الظروف الاستثنائية بسبب فيروس كورونا المستجد، تشرفنا في الشبكة السورية لحقوق الإنسان بأن نقوم بهذه المهمة، والهدف أن لا يحدث أي انقطاع ضمن هذه السلسلة الممتدة لسنوات"، كما تقدم بالشكر لمنظمة اليوم التالي ولرشا على المشاركة في التنظيم، وللدول الصديقة على سرعة التنسيق والاستجابة.

ثم تحدثت مديرة الجلسة، السيدة إيما بيلز، وبدأت بشكر وتقديم المشاركين، ثم أشارت إلى أن "العالم أجمع يعاني من فيروس كورونا المستجد، وسوريا ليست استثناء من ذلك، حيث أن أرقام الوفيات والإصابات الفعلية تفوق بكثير الأرقام الرسمية المعلن عنها، وتواصل الحكومة السورية منع وصول المساعدات الإنسانية وتعطيلها"، وأشارت إلى أن "السجناء والسجون حول العالم تتأثر أكثر بفيروس كورونا، والوضع في سوريا ليس مختلفاً"، وأكدت بيلز "اليوم أصبح من المهم جداً أن نكون هنا للحديث عن معاناة السجناء المعتقلين تعسفياً والذين هم أكثر عرضة للإصابة بفيروس كورونا"، وذكرت بيلز أن "لجنة التحقيق الدولية المستقلة التابعة للأمم المتحدة أكدت أن الغالبية العظمى من المعتقلين اعتقلوا على خلفية مشاركتهم بالمطالبات بالإصلاحات السياسية، وبحكومة تعترف بحقوقهم" وقالت "هذه الاعتقالات هي عبارة عن عمليات خطف تتم

بدون مذكرة توقيف وغالباً ما يمنع أقرباء وأصدقاء المعتقلين من معرفة مكانهم، وأضافت أنه "من غير الممكن للمعتقلين توكيل محامٍ أو التواصل مع العالم الخارجي" وأنهم "يتعرضون لتعذيب وحشي ويوضعون في زنازين مزدحمة وقذرة تُشكل بيئة خصبة لفيروس كورونا"، وقالت بيلز: "إن لجنة التحقيق الدولية المستقلة وصفت هذه الجرائم بأنها جرائم ضد الإنسانية ومثل هذه الجرائم تتطلب اهتماماً عاجلاً وجدياً من المجتمع الدولي من أجل محاسبة مرتكبيها".

تلا ذلك مداخلة السيد جيمس جيفري، التي بدأها بشكر المنظمين والمشاركين، وأكد على الشراكة الطويلة مع الشبكة السورية لحقوق الإنسان، وشكر أيضاً ألمانيا على الخطوات المتخذة في المحاكم الألمانية ضدّ مجرمي الحرب، كما شكر هولندا على الخطوة التي اتخذتها مؤخراً فيما يتعلق بقضية التعذيب في سوريا. وأكّد السيد جيفري خلال مداخلته على أن "هدف الولايات المتحدة هو أن تتأكد من انطلاق عملية سياسية تجلب السلام إلى سوريا بناءً على القرار 2254" وأضاف أن ما ستقوم به الولايات المتحدة في هذا الصدد هو: "أولاً: نحن لن نطبع علاقاتنا مع هذا النظام الشرير ما لم يأخذ خطوات بتبني القرار 2254، والذي لم يحم أي تقدم حتى الآن؛ ثانياً: نحن سنواصل مساعدتنا الإنسانية ونحن أكبر داعم أو مقدم للمساعدات الإنسانية بـ 12 مليار دولار، ونحن أيضاً نرحب بالمشاركات والمساهمات من الاتحاد الأوروبي والشركاء الآخرين بما في ذلك تركيا والأردن ولبنان لتقديم الملجأ لأزيد من 6 ملايين لاجئ سوري هربوا من الممارسات الفظيعة التي يقوم بها نظام الأسد، وأخيراً لدينا العقوبات الاقتصادية وأخرها عقوبات قيصر التي سميت على اسم الضابط الذي صور ضحايا التعذيب السوريين" وأضاف أن هذه العقوبات "تستهدف أشخاصاً محددين مقربون من النظام".

ثم تحدث السفير روبرت رودى، الذي بدأ مداخلته بالتأكيد على أنّ: "التاريخ يقول إنه لا يمكن أن يكون هناك سلام دائم بدون تحقيق العدالة" وأضاف أنه "يجب أن نؤكد على أن سوريا لا تزال على رأس أجندتنا لإنهاء هذا النزاع الدموي والمستمر منذ أكثر من تسع سنوات، والذي يدفع ثمنه أولاً وأكثر من أي أحد آخر الشعب السوري، والمجتمع الدولي كان شاهداً على الانتهاكات الواسعة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان" وأضاف: "بناء على الأرقام المرعبة التي وثقتها الشبكة السورية لحقوق الإنسان فإن قوات النظام السوري مسؤولة عن أزيد من 90% من حالات التعذيب والقتل" وأكد مجدداً: "لا يمكن تحقيق السلام أو المصالحة دون المحاسبة وتحقيق العدالة" وأضاف أن "جائحة كوفيد-19 تزيد هذا الرعب، حيث ينتشر الفيروس بدون رقابة في أنحاء سوريا كافة، والأرقام الرسمية منخفضة نسبياً، لكن تقديراتنا أعلى بكثير" وأكّد رودى على الآثار السلبية الشديدة للجائحة على الوضع الإنساني السيئ أساساً، وأضاف "نحن ندعم العملية السياسية لتطبيق القرار 2254، والعملية السياسية لا تتعلق فقط باللجنة الدستورية، بل يجب أن تبدأ بإجراءات على الأرض لبناء الثقة بإطلاق سراح واسع وغير مشروط للمعتقلين والمختفين والبدء بإطلاق سراح الفئات الأكثر ضعفاً"، وأكّد رودى أنه "يجب على دمشق السماح بالدخول غير المشروط وغير المقيد إلى

مراكز الاحتجاز، خاصة في زمن انتشار جائحة كوفيد-19، وأشار إلى أن "ألمانيا هي رائدة في المبادرات على المستوى الوطني والدولي لتحقيق المحاسبة في سوريا"، وأضاف "لا يمكننا أن نشعر بالألم الذي يشعر به الشعب السوري، لكن واجبنا أن نخفف من معاناتهم" واختتم السيد رودي مداخلته بالتأكيد على أنه "يجب أن لا تمرّ أية جريمة بدون عقاب وأن لا تُنسى أية ضحية".

السيد آيفان نيلسون بدأ مداخلته بقوله: "نحن اليوم نتكلم عن المساءلة، ونركّز على فئة مستضعفة، ألا وهي فئة الناس القابعين في السجون في ظروف وحشية وصعبة ولا يمكن تخيلها، وقد أصبحت ظروفهم أصعب وأخطر في ظلّ جائحة كورونا، ولذلك فإن تجاهل النظام السوري لطلب الأمين العام للأمم المتحدة إطلاق سراح جميع المعتقلين بلا أساس قانوني بما في ذلك السجناء السياسيين لتخفيف الازدحام لمنع معدلات كارثية للإصابات بكوفيد-19 يفطر القلب"، وأشار إيفان إلى أن أعداد المعتقلين وحالات الموت بسبب التعذيب التي وثقتها الشبكة السورية لحقوق الإنسان هي "أرقام مرعبة، ويجب أن لا ننسى أن وراء كل رقم هناك رجل، أو طفل، أو امرأة، وكل منهم هو فرد من عائلة، ولذلك من المحزن أن جهود مجلس الأمن في المساءلة والمحاسبة في سوريا لم تكن ناجحة بسبب استخدام الفيتو من الأعضاء الداعمين للنظام السوري، روسيا على وجه الخصوص"، وأكّد أن "هذا النوع من تسييس العدالة والوضع الإنساني هو أمر مخزٍ وتجاهل تام للضحايا وعائلاتهم" وأضاف: "لن يكون هناك سلام دائم في سوريا بدون معالجة مشكلة المحاسبة الأساسية"، وقال السيد نيلسون "من المشجع رؤية بعض الطرق ووسائل المحاسبة قد تم تفعيلها بشكل ناجح بصرف النظر عن شلل مجلس الأمن، وأبرزها تأسيس الـ IIM، والمحاکمات الوطنية في عدد من الدول، ومؤخراً المبادرة الهولندية برفع قضية ضد سوريا تحت مظلة اتفاقية التعذيب، وكذلك يجب التأكيد على أهمية العقوبات كأداة في دعم المحاسبة"، وأضاف "إن عمل منظمات حقوق الإنسان السورية أساسي في جمع الأدلة والوثائق، والتي تعتمد عليها المحاسبة خارج سوريا، إضافة إلى احترامنا الشديد لجهودهم فهم أيضاً يستحقون دعمنا المادي، وقائمة المنظمات طويلة، ولكن دعوني أذكر مستضيفينا اليوم الشبكة السورية لحقوق الإنسان واليوم التالي، والتي تسعد الدنمارك وتفتخر بدعمهم"، كما تساءل إيفان: "لماذا لا يسمح النظام للأمم المتحدة وللجنة الصليب الأحمر الدولي بالدخول المباشر وغير المقيد إلى مراكز الاحتجاز؟ ولماذا يتجاهل النظام دعوات الأمين العام غوتيريش لإطلاق سراح المعتقلين حتى بعد انتشار الجائحة؟" وأضاف: "إن إطلاق سراح المعتقلين هو إجراء أساسي لبناء الثقة لدعم العملية السياسية التي يقودها مبعوث الأمم المتحدة الخاص غير بيدرسون"، واستأنف إيفان: "إننا للأسف نعلم الإجابة على هذه التساؤلات بناء على سلوك النظام السابق والحالي، ولكن هذا لا يجب أن يمنعنا من الاستمرار بالضغط على النظام وروسيا من أجل تحقيق العملية السياسية بل أن يحفزنا على ذلك".

وتبع ذلك مداخلة المعتقلة السابقة رشا عن تجربتها الخاصة، حيث اعتقلت مع أولادها من قبل المخابرات الجوية، وبدأت رشا حديثها بالتأكيد على أن "من أهم القضايا التي يجب أن نتكلم عنها في الثورة هي قضية المعتقلين"، وبشكل خاص "المعتقلات النساء والأطفال، الأطفال تحت 18 عاماً والرضع على وجه الخصوص، والنساء الحوامل الذين يقعون ضحايا النظام المتوحش والمجرم"، ثم تحدثت رشا عن تجربتها قبل قرابة ثلاث سنوات وبدأت بالحديث عن طريقة اعتقالها "كنت حاملاً، وأريد استصدار جوازات سفر لي ولأطفالي، وهذا يحق لي كمواطنة سورية، والحمد لله امرأة مسالمة، ولم يسبق لي أن ارتكبت أي جرم، وأتبع القانون والدستور، وهناك تم اعتقالي التعسفي طبعاً، بمجرد دخولي إلى دائرة الهجرة والجوازات وجدت نفسي معتقلة أنا وأطفالي إضافة إلى أخوات زوجي" وأضافت "بمجرد دخولي إلى دائرة الهجرة والجوازات جردوني من حقبيتي وهاتفي وكل الأشياء الخاصة بي ومنعوني من الاتصال مع أهلي لأخبرهم بما حصل معي، ثم وضعوني في السيارة مع عساكر مسلحة، واقتادونا إلى فرع الجوية، ومن أول لحظة بدأت ممارسة التعذيب النفسي، عند ركوبي بدأت الألفاظ القذرة والشتائم، وحتى الطفلة الصغيرة التي كان عمرها سنتان لم تسلم من الشتائم، من أول دقيقة عشنا في المجهول أنا وأطفالي"، وتابعت رشا "عندما وصلنا وضعوني في القبو بدون تحقيق لمدة شهر، كنت حاملاً في الشهر الثامن، ومعني أطفال أعمارهم خمس سنوات، وثلاث سنوات، وسنتان، لا أستطيع التعبير عن المعاناة التي عايشناها خلال هذا الشهر، ولا يمكنني وصفها بأي كلام، قضيت هذا الشهر في زنزانة في ظروف معيشية غاية في السوء، زنزانة من دون إضاءة، مليئة بالحشرات والصراصير، طعام من أسوأ أنواع الطعام، لا يمكن تناوله حتى بهدف البقاء على قيد الحياة، ولا يناسب امرأة حامل أو أطفال أو بشر، لم يكن هناك أغطية، وإن وجدت كلها متسخة ومليئة بالقمل والحشرات، وأحياناً كانوا يقومون بقطع المياه عن الزنزانة" أضافت رشا: "عشت في هذا الشهر أسوأ الظروف، بعد هذا الشهر -بدون شمس أو تهوية- بدأت أمرض أنا والأطفال، ألم، ومعاناة، وارتفاع حرارة، يأتي الطبيب أحياناً يقول أعطوها السيتامول، ثم بذريعة أنني حامل يقولون لا دواء لك" تقول رشا أيضاً: "انتقلت إلى غرفة فوق الأرض بقيت معزولة فيها 11 شهراً، كان وقتها قد بدأ الشهر التاسع من حملي، بعد مدة بدأت أعراض الولادة وبدأ المخاض ونقلوني إلى المشفى العسكري [...]. لا أستطيع التعبير عن معاناتي أبداً، وضعوني في سرير المشفى مقيدة إليه، ومنعوا دخول أي أحد إلي، حتى الطبيب لا يدخل إلى بوجود الحراس، وعندما بدأت الولادة كان الحراس أيضاً موجودون في غرفة الولادة، إلى أن تم تخديري وأعتقد أنهم بقوا في غرفة العمليات طيلة الولادة وقد ولدت ولادة قيصرية، وعندما صحوت بعد العملية وجدت الحراس إلى جانب السرير، ولدت بطفلتين، وبدأت معاناة جديدة بوجود 5 أطفال معي في السجن" وأضافت: "قمت برعاية الطفلتين بدون أية مستلزمات [...]. أرسلوا لي سجتين هددوني برمي الطفلتين من النافذة". أكدت رشا على غياب أدنى مستلزمات الرعاية والاهتمام بالأطفال ثم أضافت: "جاء عميد

يدعى سهيل وأخبرني أنه سيتم نقل الأطفال إلى الميتم وطبعاً لم يكن من حقي السؤال، إلى أي ميتم سيذهبون بهم أو إن كان من حقي رؤيتهم لاحقاً، ولم أكن قد شاركت في أي حراك سلمي أو غيره، وقابلت بعد ذلك نساءً شاركن بالحراك“. تقول رشا: “عند مغادرتي أخبروني بعدم وجود أية مذكرة اعتقال أو جرم، بمعنى أنني كنت رهينة أو مخطوفة، قرابة ثلاث سنوات قضيتها، لم يكن هناك اتصال مع الأهل أو أي أحد أبداً حيث كنت في مكان مجهول، وأهلي لا يعلمون لا أين أنا ولا ما يحصل معي، هل أنا حية أم ميتة؟ ولا يعلمون ما حصل مع أطفالي أيضاً“ تضيف رشا: “بسبب التهديدات العديدة بقتل الأطفال وتفجيرهم كنت أشك أن الأطفال في الميتم فعلاً، وكنت أشك في أنني سأراهم مجدداً في يوم من الأيام“ وأضافت: “أودعوني غرفة المبادلات، حيث أن النساء اللواتي يودعنَ فيها هن فقط للمبادلات ولا تتوافر لهن مذكرة توقيف أو أي شيء من هذا القبيل، وبعد سنتين وثمانية أشهر خرجت ضمن مبادلة أنا والأولاد بعد نقلي إلى الأمن العسكري، الذي بقيت فيه أربعة أيام تمت تهيئتي فيها للمبادلة“. تقول رشا: “خلال هذه الفترة رأيت العجائب من أساليب التعذيب، كان هناك فتيات أعمارهن تتراوح بين 13 و14 و17، كلهن متهمات بالإرهاب، وهن لم يفعلن شيئاً، فقط تم اعتقالهن من مناطق ساخنة، ثم اتهمن بأنهن إرهابيات“ وأضافت: “بعد وصولي إلى السجن أعاد التحقيق معي عقيد لا أعلم اسمه، ومسئولة عن المبادلة تدعى كنانة حويجي، وسألوني عن داريا، وفي كل مرة نخرج فيها من الزنزانة ونعود إليها يعيدون تفتيشنا“. أنهت رشا حديثها بالتأكيد على أن ما يحزنها عند تذكر هذه التجربة المريرة هو أنه لا تزال هناك سيدات وأطفال ورُضع وعجائز أبرياء في زنازين النظام يعانون أسوأ ظروف التعذيب.

تلا ذلك مداخلة السيد معتصم سيوفي، المدير التنفيذي لمنظمة اليوم التالي، والتي تحدث فيها عن انتهاكات حقوق الإنسان غير المسبوقة وتحدث عن استبيان قامت به منظمة اليوم التالي لـ 2000 شخص، وجد الاستبيان “نسبة لا بأس بها فقدت الأمل بأن يكون هناك محاسبة أو عدالة يوماً ما في سوريا، والسبب طبعاً هو أن النظام لا يزال قائماً ولم يحاسب أفرادها وما يزال مجلس الأمن بفعل الفيتو الروسي الصيني مغلقاً أمام إحالة ملف سوريا إلى محكمة الجنايات الدولية والأمم المتحدة التي يفترض أن تكون المؤسسة التي تعمل على نشر السلام وتحمي السلام وتحمي حقوق الناس في العالم معطلة عن القيام بدورها رغم كل الجهود الحميدة التي بذلت من المؤسسات المختلفة فإنها ما تزال عاجزة“ واختتم معتصم مداخلته بالحديث عن دور مجموعات الضحايا: “إن دورها يزداد أهمية وهو أمر يجب أن ندفع به ونساعده وندعمه سواء كمؤسسات مجتمع مدني أو مؤسسات حقوقية أو مانحين، أعتقد أن دورهم مهم لأنهم أصحاب الحق الأول ويجب أن يكونوا في صدارة هذا العمل، وثانياً إن رحلة العدالة في سوريا رحلة طويلة وشاقة، ومن هم أكثر الناس أهلية لخوض هذه الرحلة حتى آخرها هم أهالي الضحايا وأهالي المفقودين والمغيبين“.

واختتم السيد فضل عبد الغني الجلسة بمداخلته، التي ركز فيها على ثلاث نقاط أساسية: الأولى: أن ما يجري هو خطف وليس اعتقال تعسفي؛ الثانية: وضع المعتقلين في ظل جائحة كوفيد-19 واستغلال بعض الدول الشمولية الموالية للنظام السوري مثل روسيا وفنزويلا وإيران تفشي جائحة كورونا للمطالبة برفع العقوبات عن النظام السوري بحجة تمكينه من التصدي لفيروس كورونا المستجد؛ والثالثة: الحاجة إلى آليات ضغط وتنفيذ عاجلة وليس قرارات إضافية من مجلس الأمن أو بيانات إدانة. ومما جاء في كلمته "إننا لسنا بحاجة إلى مزيد من التوصيف للانتهاكات الفظيعة التي قام بها نظام الأسد"، وأضاف "المشكلة كانت وسوف تبقى هي في إلزام النظام بتطبيق القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن، وإيجاد آليات فاعلة لإجباره على ذلك." واختتم السيد عبد الغني مداخلته بالتأكيد على أن "بعد أن فشل مجلس الأمن في إيقاف الجرائم ضد الإنسانية التي مارسها النظام السوري على مدى تسع سنوات، يجب أن لا تستمر هذه الجرائم، وتنتقل مسؤولية القضاء على الجرائم ضد الإنسانية إلى الجمعية العامة وإلى كافة دول العالم"، كما رحّب عبد الغني بالخطوة التي اتخذتها الحكومة الهولندية لمساءلة النظام السوري عن خرقه اتفاقية مناهضة التعذيب، وطالب ببقية الدول بأن تسائل النظام السوري باعتباره قد خرق جميع الاتفاقيات المتعلقة بحقوق الإنسان، وأوصى بأهمية التسريع في إنجاز عملية الانتقال السياسي لأنه لن يكون هناك حلٌ لقضية المختفين مع بقاء نظام الأسد، وليس فقط لقضية المعتقلين بل لمختلف القضايا العالقة، لأنه السبب المركزي في ارتكابها واستمرارها، واختتم حديثه بالتأكيد على أن كل إطالة في عملية الانتقال السياسي تعني موت المزيد من المعتقلين، وقصف وقتل وتشريد وتدمير المزيد من المناطق، وهذا يمهد الطريق نحو فشل الدولة وتفكك المجتمع، وهذه بيئة مثالية لتمدد الفكر المتطرف والتنظيمات الإرهابية، ونأمل أن يتم الانتقال السياسي وفق جدول زمني محدد، كي نرى سوريا بلداً ديمقراطياً يحترم القانون الدولي وحقوق الإنسان.

[حظي الحدث باهتمام وتغطية العديد من وسائل الإعلام والمواقع الصحفية، ولحضور الحدث كاملاً يمكنكم زيارة قناتنا على اليوتيوب:](#)

[وفيما يلي النص الكامل للمداخلة التي ألقاها مدير الشبكة السورية لحقوق الإنسان فضل عبد الغني:](#)

شكراً لجميع الكلمات المهمة السابقة، أودُّ التركيز في مداخلتي على ثلاث نقاط أساسية، متبوعة بعدة توصيات:

النقطة الأولى: ما يجري هو خطف وليس اعتقال تعسفي:

نحن في الحقيقة نستخدم للاختصار كلمة معتقلين تعسفياً، وهذا يعطي انبطاعاً لدى المتلقي غير المتابع للشأن السوري بأنّ هذا الاعتقال عبارة عن اعتقال غير عادل، بمعنى أنه يخالف بعض القواعد الإجرائية، أو أن السبب غير قانوني، لكن ما يجري مع الغالبية العظمى من الحالات، -وكلامي عن الغالبية العظمى دائماً، إذا حصل بعض الاستثناءات فهي نادرة جداً، ولا يمكن القياس عليها، سمعنا ما حصل مع رشا، ما يجري أنّ عملية الاحتجاز تتم:

بدون مذكرة قضائية، بدون توجيه اتهام، بدون معرفة هوية الأشخاص الذين يقومون بالاحتجاز، بدون معرفة إلى أين يتم اقتياد الضحية، ويمنع من الاتصال مع أهله أو إخبار أي أحد، ويمنع من توكيل محام.

لا يعلن نظام الأسد عن تسجيل حالة الاعتقال، ولا ينشر قوائم، وفي حال متابعة الأهل وسؤالهم يتم الإنكار بأنه غير موجود لدينا،

بناءً على ذلك، فعملية الاعتقال هذه هي أقرب إلى الخطف، وتحولت أجهزة الأمن إلى ما يشبه المافيات، التي تعمل مع نظام توتاليتاري.

ثم يتعرض هؤلاء المعتقلون المخطوفون من قبل الأجهزة الأمنية إلى تعذيب وحشي، وقد بلغت حالات الوفيات بسبب التعذيب قرابة 14200 مواطن سوري بحسب قاعدة البيانات لدينا، وتنتزع الاعترافات تحت التعذيب عن قضايا هي في حقيقتها ليست تهماً، مثل المطالبة بإسقاط النظام أو شتم رئيس الجمهورية، وتتم المحاكمة في محكمة هي أقرب ما تكون إلى فرع أمن، غرضها تصفية وقتل المعارضين السياسيين، وأطلق عليها اسم محكمة مكافحة الإرهاب، تتراوح الأحكام الصادرة عنها ما بين 15 - 20 سنة وتصل إلى الإعدام.

ما أودُّ قوله في هذه النقطة، أن الاعتقال هو غير قانوني، ثم إخفاء قسري، قد يمتد إلى سنوات قبل أن يعرض الضحية على محكمة استثنائية أنشأها النظام لشرعنة إعدام المعارضين السياسيين، الذين لم يتم قتلهم عبر القصف الجوي والبري، هذه السلسلة المتصلة هي ما زالت مستمرة حتى الآن، وهناك تهديد خطير بأن يعامل على هذا النحو أكثر من 130 ألف مواطن سوري بحسب قاعدة بيانات الشبكة السورية لحقوق الإنسان، الغالبية العظمى منهم هم معتقلون سياسيون على خلفية الحراك الشعبي، إنّ عمليات الإخفاء القسري والتعذيب التي يقوم بها نظام الأسد تُشكل جرائم ضدّ الإنسانية.

وقد استنسخت بقية أطراف النزاع بعضاً من هذه الممارسات.

ثانياً: فيروس كورونا المستجد والمطالبة برفع العقوبات:

مع بدء تفشي جائحة كورونا استغلّت الفرصة بعض الدول الشمولية الموالية للنظام السوري مثل روسيا وفنزويلا وإيران وطالبت برفع العقوبات عن النظام السوري من أجل تمكينه من التصدي لفيروس كورونا المستجد.

هذه الدول ذاتها لم تطلب من صديقتها الأسد أن يقوم بالإفراج عن 130 ألف مواطن سوري، حيث يعتبر المعتقلون من أشدّ الفئات هشاشة في المجتمع؛ نظراً لظروف الاحتجاز البربرية وعمليات التعذيب وفقدان الرعاية الطبية، إننا نؤكد أن الغالبية العظمى من حالات الوفيات بسبب التعذيب هي بسبب نقص الأمراض، والسبب الرئيس لتفشي الأمراض في المعتقلات هو انتشار القذارة والحشرات وسوء التغذية واللباس.

هنا أحب أن أقول لأصدقاء نظام الأسد بأن من بين المعتقلين قرابة 3300 شخص من الكوادر الطبية والمجتمع السوري بأمنس الحاجة إليهم، نأمل أن يطلبوا من صديقهم إطلاق سراحهم فوراً. حتى إيران التي تحكّم من قبل نظام أتوقراطي دكتاتوري قامت بإطلاق سراح عشرات الآلاف من المعتقلين، لكن نظام الأسد مستمر بعمليات الاعتقال فقد سجّلنا منذ شهر شباط الماضي بداية انتشار فيروس كورونا حتى الآن 1089 حالة اعتقال تعسفي تحول أغلبهم إلى مختفين قسرياً، كل هذا يؤكد أن نظام الأسد ينظر باحتقار وازدراء شديد للشعب السوري ولا يكثر مطلقاً بحياته.

ثالثاً: أعتقد أننا لسنا بحاجة إلى مزيد من التوصيف للانتهاكات الفظيعة التي قام بها نظام الأسد:

وكلمة أن كثير من هذه الانتهاكات تشكل جرائم ضد الإنسانية، هذه لوحدها تكفي، كما أنني أعتقد أننا لسنا بحاجة إلى مزيد من بيانات الإدانة أو قرارات من مجلس الأمن، لدينا على صعيد المعتقلين أربعة قرارات تشير بشكل مباشر إلى ضرورة الإفراج عن المعتقلين السياسيين، وهي 2042 نيسان/ 2012، و2043 نيسان/ 2012، و2139 شباط/ 2014، و2254 كانون الأول/ 2015، المشكلة كانت وسوف تبقى هي في إلزام النظام بتطبيق القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن، وإيجاد آليات فاعلة لإجباره على ذلك.

لدي ثلاثة توصيات:

أولاً: بعد أن فشل مجلس الأمن في إيقاف الجرائم ضد الإنسانية التي مارسها النظام السوري على مدى 9 سنوات، يجب أن لا تستمر هذه الجرائم، وتنتقل مسؤولية القضاء على الجرائم ضد الإنسانية إلى كافة دول العالم، وتلعب العقوبات بمختلف أشكالها دوراً رادعاً، ويجب أن تمتد العقوبات الأوروبية والأمريكية بما فيها قانون قيصر لتطال حلفاء النظام السوري.

ثانياً: انطلاقاً من مسؤولية كافة دول العالم، نرحب بالخطوة التي اتخذتها الحكومة الهولندية لمساءلة النظام السوري عن خرقه لاتفاقية مناهضة التعذيب، وندعو دولاً أخرى أن تسائل النظام السوري باعتباره قد خرق جميع الاتفاقيات المتعلقة بحقوق الإنسان، وأغلب هذه الاتفاقيات لديها آلية مشابهة لاتفاقية مناهضة التعذيب، وقد خرق النظام السوري اتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية حظر التمييز العنصري، واتفاقية سيداو، واتفاقية حظر استخدام الأسلحة الكيميائية، وغيرها.

ثالثاً: التسريع في إنجاز عملية الانتقال السياسي، لن يكون هناك حلٌ لقضية المعتقلين مع بقاء نظام الأسد، وليس فقط لقضية المعتقلين بل لمختلف القضايا العالقة لأنه السبب المركزي في ارتكابها واستمرارها، مثل قضية المشردين 13 مليون مواطن سوري ما بين نازح ولاجئ، كل من عاد لا يتجاوز الـ 7% بالحدِّ الأقصى على الرغم من استعادة النظام السيطرة على أراضٍ واسعة في الأشهر الماضية، ما زالت المئات من المدن والقرى خالية تماماً.

إن كل إطالة في عملية الانتقال السياسي تعني موت المزيد من المعتقلين، وقصف وقتل وتشريد وتدمير المزيد من المناطق، وهذا يمهد الطريق نحو فشل الدولة وتفكك المجتمع، وهذه بيئة مثالية لتمدد الفكر المتطرف والتنظيمات الإرهابية، ونأمل أن يتم الانتقال السياسي وفق جدول زمني محدد، كي نرى سوريا بلداً ديمقراطياً يحترم القانون الدولي وحقوق الإنسان.

شكراً